الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الديـــوان
خلية الاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع

الإثنين 24 جويلية 2023

البيداغـوجيا

الفجر

للاستفادة من خبراتهم في تحضير الدروس ومقاييس السنة الثانية جامعي

استدعاء الأساتذة المحالين على التقاعد لإنجاز دروس مرجعية

وجهت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي دعوة للأساتذة الباحثين المحالين على التقاعد للمشاركة في إنجاز دروس مرجعية خاصة بالمواد والمقاييس الأساسية للسنة الثانية جامعي 2023.

■ ح.ن

■ وحسب الوثيقة التي صدرت عن وزارة التعليم العالي، فانه الدروس المرجعية تعد أداة أساسية في المسار التعليمي والتكويني، وبقدر ما هي وسيلة لتوحيد محتويات التعليم الأساسية على المستوى الوطني في مختلف التخصصات، فهي توفر إطارا مرجعيا هاما للأسرة الجامعية لاسيما ما يتعلق بتطوير معارف الطلبة. وتشتمل الدروس المرجعية على دروس نظرية وتطبيقية تمارين ومسائل قابلة للمعالجة مستوحاة من وضعيات حقيقية، ويمكن أن تفرز هذه الدعوة عدة مؤلفات في مادة تعليمية واحدة، شريطة أن تكون مطابقة لمحتوى البرامج الرسمية المعتمدة.

كما تهدف هذه الدعوة الوطنية التي أطلقتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى تثمين جهود الأسرة الجامعية والباحثين وتعزيزها، من أجل الاستفادة من خبراتهم ضمن مشاريع تشاركية تعاونية لإنجاز مؤلفات مرجعية لدروس المواد والمقاييس الأساسية للسنة الثانية جامعي في الميادين المعنية.

وأوضحت الوثيقة انه يتم إيداع مقترحات المشاريع عبر الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم والتكنولوجيا،(ATRST) والميادين المعنية عي الرياضيات والإعلام الآلي، علوم المادة، والعلوم والتكنولوجيا.

وعن المشاركون في الدعوة، أشارت الوزارة انه يتعلق الأمر بالأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين، والباحثون الدائمون، والذين هم في حالة نشاط أو المحالون على التقاعد، داخل الوطن وخارجه، حيث يجب أن تكون العروض مقترحة من طرف أساتذة باحثين، أو باحثين دائمين لهم 08 سنوات خبرة على الأقل في ممارسة مهام التعليم في الميدان منها 05 سنوات خبرة على الأقل في تدريس المادة أو المقياس المعني، سواء كان ذلك بالجزائر أو بالخارج، (مع إرفاق الوثائق الثبوتية) ولا يمكن أن يشترك في المشروع الواحد أكثر من ثلاثة (03) مؤلفين ويمكن الترشح بمشروع تأليف واحد في السنة.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

تتوج بالإعلان عن نتائج التوجيه في الفاتح أوت

أسبوع كامل لمعالجة بطاقات رغبات الطلبة المسجلين

● تنتهي اليوم في حدود منتصف الليل مرحلة التأكيدات التي ستضع كل بطاقات الرغبات في المعالجة الآلية بداية من غد 25 جويلية.

عملية المعالجة تمتد لأسبوع كامل تنتهي بالإعلان عن نتائج التوجيه في الفاتح أوت، حيث سيتعرف الطلبة على التخصصات التي تم تحويلهم إليها.

تأتي بعدها مرحلة التسجيلات النهائية وتكون عبر المنصة الإلكترونية أيضا من 5 إلى 10 أوت، حيث يتم فتح الأرضية لدفع رسوم التسجيل عبر المنصة الإلكترونية حسب الموعد المحدد في شهادة التوجيه.

أما المرحلة الثالثة فتنطلق من 2 إلى 28 أوت وهي بدورها مقسمة إلى مراحل انطلاقا بالمقابلات الخاصة بالمترشحين الموجهين إلى المدارس العليا للأساتذة من 2 إلى 6 أوت، والعملية الثانية المخصصة للمترشحين الذين لم يحصلوا على أي اختيار من اختياراتهم، حيث يتم إدراج بطاقة رغبات جديدة باحترام المعدلات الدنيا للالتحاق من 6 إلى 8 أوت، والمعالجة بداية من 8 أوت ويعلن عن النتائج يوم 13 أوت. وفي نفس المرحلة وبالتحديد من 15 إلى 17 أوت يتم فتح البوابة المخصصة لدفع حقوق التسجيلات عبر المنصة الإلكترونية لحاملي شهادة البكالوريا الموجهين في المرحلة الثانية وفتح البوابة المخصصة للخدمات الجامعية من الإيواء والنقل والمنحة من 19 إلى 23 أوت وفتح البوابة المخصصة لمعالجة طلبات الإيواء من قبل مديريات الخدمات الجامعية من 24 إلى 28 أوت 2023. والمرحلة الرابعة التي حددها المنشور تخص معالجة الحالات الخاصة من قبل مؤسسات التعليم العالي بواسطة أرضية "بروغرس" من 29 أوت إلى 5 سبتمبر بإيداع الطلبات من 29 أوت إلى 1 سبتمبر ومعالجتها من قبل مؤسسات التعليم العالي من 2 على 4 سبتمبر والإعلان عن النتائج يوم 5 سبتمبر.

رشيدة دبوب

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

تخوف الطلبة من الوقوع في الأخطاء

مقاهي الأنترنت تتحول إلى مراكز لتسجيل الناجحين الجدد في البكالوريا

تحولت مقاهي الأنترنت في الكثير من ولايات الوطن إلى محج للناجحين الجدد في شهادة البكالوريا وعائلاتهم، الذين شكلوا طوابير طويلة للتسجيل في التخصصات الجامعية التي يرغبون في مواصلة مشوارهم العلمي فيها، في ظل ضعف تدفق الأنترنت بعدة مناطق من الوطن وعدم إلمام الكثيرين منهم بالطريقة الصحيحة التي يتم من خلالها التسجيل الأولي وفق التخصص المرغوب فيه.

ب. سليم / ع. دحماني

● يواصل الناجحون الجدد في البكالوريا بولاية تيبازة عمليات التسجيل في السنة الأولى جامعي وفق التخصصات المرغوبة عبر المنصة الرقمية التي وضعتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تحت تصرفهم، لاسيما أن هذه السنة يبقى التسجيل محصورا عبر المنصة في إطار سياسة صفر ورقة التي يسعى الوزير كمال بداري إلى تجسيدها.

ورغم أن الخطوة أعفت الطلبة من مشقة التنقل في ظل الارتفاع الكبير في درجات الحرارة، إلا أن نقص الخبرة لدى الطلبة الجدد أدخل الكثيرين منهم في دوامة البحث عن البديل من أجل القيام بعملية التسجيل دون أخطاء، لاسيما أن التجربة كشفت عن أن البعض وقع السنة الماضية في أخطاء كانت وراء توجيههم في تخصصات لم يرغبوا فيها وآخرين في ولايات بعيدة كانت وراء وقوعهم في متاعب التنقل لمئات الكيلومترات للتسجيل ثم طلب الدخول نحو جامعة تيبازة من جديد، ومنهم من تخلى نهائيا عن الدراسة. وفي بلدية سيدي راشد في تيبازة عج مقهى الأنترنت لصاحبه هشام بالناجحين الجدد في البكالوريا بهدف تسجيل أنفسهم في السنة الأولى جامعي، ولا يكاد هشام يجد متنفسا في ظل الطلب الكبير على إجراءات التسجيل من طرف هؤلاء الناجحين، كيف لا والأمر يتعلق بالمستقبل الجامعي للطالب. وقد دفعت الظروف المختلفة بالناجحين إلى التقدم نحو محل هشام لطلب المساعدة، فمنهم من دفعه ضعف تدفق الأنترنت بالمنطقة التي يقطن فيها إلى التنقل إلى مقهى الأنترنت ومنهم من وجد نفسهم لا يفقه في ترتيب الأولويات في عملية التسجيل وغاب عنه التحكم في الخطوات اللازمة التي تنتهي به إلى التسجيل الصحيح، غير أن القاسم المشترك بين هؤلاء هو أن التحكم في الهاتف النقال لم ينفعهم في إتمام عمليات التسجيل ويبقى الأصل في جهاز الكمبيوتر، يقول العديد من هؤلاء.

من جهته، يقول هشام إنه لم يتمكن خلال هذه الأيام من أخذ متنفس له بسبب ضغط التسجيلات، مؤكدا أن الإقبال الكبير من طرف الناجحين في البكالوريا على محله يرجع لعدم إلمام البعض بالتخصص الأنسب لهم ووقوع البعض في اختيارات غير صائبة عكس رغباتهم، ومنهم من وجد نفسه خارج الولاية كناجح من تيبازة ليجد نفسه مسجلا في المركز الجامعي علي كافي بتندوف فيقرر عدم الالتحاق بالجامعة وهذا بسبب أخطاء وقع فيها عند عملية التسجيل.

ويضيف هشام أن قائمة الاختيارات السنة الماضية كانت تضم 5 اختيارات إجبارية من 10 اختيارات ممنوحة في القائمة، أما هذه السنة ارتفع عدد الاختيارات الإجبارية إلى 6 اختيارات من 10 خانات، يقع على الطالب حسن اختيارها بدقة، وهو ما يجده هؤلاء عند هشام لخبرته في المجال لكثرة تعامله مع هذه المواقف خلال السنوات الطويلة التي قضاها في خدمة التسجيلات بمقهى الأنترنت.

ويشير صاحب مقهى أنترنت آخر إلى أن أمس الأحد كان يوما لتأكيد التسجيل ويوم 25 لطبع الوثيقة الخاصة بالاختيارات التي حددها الطالب، فيما تظهر النتيجة يوم الفاتح أوت، مضيفا أن استنجاد الناجحين الجدد في البكالوريا بمقاهي الأنترنت للتسجيل مرده عدم توفر الأنترنت بالنسبة للبعض منهم، خاصة القاطنين في المناطق النائية والأحواش وعدم تحكم البعض الآخر في عملية التسجيل، بينما يجد البعض أنفسهم يتحكمون في الهاتف وهو لا يفنيهم عن التسجيل بالكمبيوتر، مضيفا أن محله يعرف تدفقا من طرف الناجحين الجدد من مختلف بلديات الولاية خاصة القريبة.

وفي ولاية الشلف لجأ معظم الناجحين الجدد في شهادة البكالوريا كذلك إلى أصحاب مقاهي الأنترنت أو الاستعانة بالأصدقاء من أجل التسجيل الأولي في الجامعة عبر الولوج إلى الأرضية الرقمية لوزارة التعليم العالي. وكشف العديد من الطلبة الجدد في حديثهم مع "الخبر" عن مواجهتهم صعوبات مختلفة منها انقطاع الأنترنت وثقل الشبكة، ما حال دون المرور إلى الموقع المخصص للتسجيل، كما اضطر الكثير منهم إلى التوجه نحو مقاهي الأنترنت لرفع حظوظهم في التسجيل لكون العملية تتطلب وجود طابعة لاستنساخ المعلومات المدونة وسحب نسخة من وصل التسجيل في الموقع، وهو ما لا يتوفر لدى العديد من الناجحين الجدد، كما اشتكى آخرون من صعوبة التسجيل عبر الأرضية الرقمية لوزارة التعليم العالي بسبب الضغط الكبير المسجل على الموقع الذي يتعطل في كثير من الأحيان، خاصة مع الإقبال الكبير للناجحين على الموقع من أجل التسجيل بفعل محدودية فترة التسجيل التي دامت ثلاثة أيام فقط، حيث تزامنت مع نهاية الأسبوع عقب الإعلان عن نتائج البكالوريا. واعترف ناجحون في البكالوريا بأن غمرة الاحتفالات والانشغال بإقامة الولائم من طرف العائلات في إطار استقبال المهنئين لها بنجاح الأبناء أنستهم عملية التسجيل.

وذكر بعض الراغبين في التسجيل الأولي بالجامعة أن موقع الوزارة كثيرا ما كان يظهر لمتصفحيه عبارة أن الموقع يخضع للصيانة بسبب الإقبال الكبير عليه في نفس الفترة، وقد فشل العديد من المرشحين الجدد لدخول الجامعة في إيداع اختياراتهم الجامعية عبر المنصة الرقمية قبل تحديد اختيار الشعبة التي يرغبون في استكمال مسارهم العلمي بها.

وعبر بعض الطلبة وأوليائهم في تصريح لـ"الخبر" عن تخوفهم من عدم تمكينهم من الولوج إلى الأرضية الرقمية لتسجيل أنفسهم قبل الالتحاق بالجامعة لأن الفترة المخصصة للعملية قصيرة جدا في ظل استمرار الخلل في الموقع وضعف شبكة الأنترنت، حيث حاول الطلبة ولوج الأرضية الرقمية عبر هواتفهم النقالة وفي بيوتهم لكنهم فشلوا في ذلك بسبب ضعف الأنترنت وكثرة الإقبال على التسجيل الأولي وعندما توجهوا إلى مقاهي الأنترنت لمحاولة التسجيل وجدوا نفس الإشكال يعانيه أغلب الطلبة الجدد، الأمر الذي أثار العديد من التساؤلات وطالبوا من وزارة التعليم العالي بتمديد فترة التسجيل الخاصة بإيداع بطاقة الرغبات لتمكين جميع الطلبة الجدد عبر الوطن من حقهم في الالتحاق بالجامعة التي يرغبون الدراسة فيها.

ب. س / ع. د

الفجر

فيما انتهت أجال التسجيلات الأولية بجامعة التكوين المتواصل

انطلاق عملية تأكيد التسجيلات الأولية لحاملي البكالوريا

■ انطلقت، أمس، عملية تأكيد التسجيلات الأولية لحاملي شهادة البكالوريا 2023، عبر المنصة الإلكترونية، وستمتد عملية تأكيد التسجيلات في الفترة من 23 إلى 24 جويلية.

وسيكون تاريخ معالجة الرغبات من 25 جويلية إلى 01 أوت 2023، أما عن نتائج الرغبات فقد حدد يوم 01 اوت 2023، وحددت التسجيلات النهائية من 5 أوت إلى 10 أوت 2023.

وذكرت الوزارة انه يجب التقيد بهذه التواريخ لأنه لا يقبل أي تأخر عليها .

من جهتها، أعلنت جامعة التكوين المتواصل إلى تمديد أجال التسجيل للراغبين في التسجيل على مستوى منصة التسجيلات الأولية لجامعة التكوين المتواصل للموسم الجامعي 2023/2024.

وأوضحت الجامعة في بيان لها، انه استجابة للطلبات الكثيرة والملحة، فانه تقرر تمديد مدة التسجيلات والتي ستنتهي يوم الأحد 23 جويلية 2023.

■ ح.ن

El Watan

INSCRIPTION DES NOUVEAUX BACHELIERS

Les résultats d'orientation connus le 1er août

La première haie est passée. La phase de préinscription des nouveaux bacheliers, qui s'est faite exclusivement en ligne, est désormais achevée. Les lauréats doivent attendre désormais l'étape de validation des inscriptions qui se déroulera ce lundi 24 juillet, puis l'annonce des résultats de l'orientation prévue le 1er août. Le ministère de l'Enseignement supérieur a promis plus de flexibilité dans l'orientation des nouveaux bacheliers cette année, misant sur une politique «zéro papier». Cette même politique devra, promet-on, concerner les œuvres de transport, de restauration et d'hébergement accompagnée d'une opération de numérisation d'accès aux structures et cités universitaires ainsi que l'accès aux repas en vue d'atteindre la gouvernance numérique sur laquelle ses services ont misé. L'application du Portail électronique dédié aux œuvres universitaires «E-services mesrs dz» a ainsi été lancée. L'application propose 54 services et est connecté aux 46 plateformes lancées par le secteur au cours de l'année universitaire 2022-2023. La plateforme offre des services aux enseignants, aux étudiants et à l'administration. Le premier responsable du secteur, Kamel Baddari a assuré, dans une récente intervention médiatique, que tous les établissements universitaires sont fin prêts pour accueillir les nouveaux étudiants, annonçant l'actuel objectif du secteur en l'occurrence la bonne orientation adéquate des nouveaux bacheliers selon leurs compétences et vœux. Cette année donc, les nouveaux bacheliers seront orientés selon la comptabilisation de la moyenne générale du baccalauréat, au cas où la moyenne pondérée ne permet pas à l'étudiant d'accéder à la spécialité souhaitée, ce qui devrait, augmenter le taux de satisfaction aux vœux. En tout et pour tout, les offres de formation qualifiées comportent, 104 points de formation au cours du cursus de Licence et 235 au Master, ainsi que l'extension du réseau universitaire, notamment le pôle scientifique et technologique de Sidi Abdallah, à travers la création de deux écoles nationales supérieures en nanotechnologies et en systèmes indépendants.

Le ministère de l'Enseignement supérieur a prévu un renforcement du réseau des écoles supérieures des enseignants par la création d'une école à Saida, l'introduction de six points de formation à distance et de six cursus de formation dans le cadre du double diplôme, la création de cinq points de formation en pharmacie, de sept points en sciences vétérinaires, de 14 annexes de médecine, de sept points de formation des enseignants du cycle primaire en éducation physique et de autres en langue anglaise.

Le département de l'Enseignement supérieur a décidé, par ailleurs, la création de 40 points de formation des agronomes, de trois pour le tronc commun en sciences et technologies, de quatre points de formation en tronc commun Ingénieur en informatique, et de 42 autres au cursus dédiés exclusivement aux bacheliers en maths-techniques.

Fait inédit : Le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique a décidé de donner aux lauréats du Bac 2023 la possibilité d'effectuer un double cursus en choisissant deux spécialités différentes à étudier. Seules quelques universités proposent cette option (Université d'Oran 1 et les universités de M'sila, d'Annaba, Tlemcen et Laghouat), et le nombre de cursus combinables est encore limité, mais l'initiative reste louable. Elle fait suite à un débat autour de la question de la double licence.

Il est à noter, par ailleurs, que la période allant du 2 au 6 août aux entretiens des nouveaux bacheliers orientés vers les Ecoles nationales supérieures des enseignants (ENS). **A. B.**

التكوين

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأيكم خطأ يحتمل الصواب

منصة التسجيلات الأولية استقبلت أكثر من 314 ألف طالب

تخصصات جديدة في الصيدلة والطب خلال الدخول المقبل

■ داودي: المتخلفون عن التسجيل لديهم فرصة أخرى لاستدراك الأمر

إلهام بوشلجي

بلغ عدد حاملي البكالوريا الذي قاموا بالتسجيلات الأولية التي انتهت مساء السبت حوالي 314026 ألف مسجل، أي بنسبة 94.80 بالمائة، فيما يمكن للمتخلفين تدارك الأمر في مرحلة تأكيد التسجيلات التي ستستمر إلى غاية 24 جويلية الجاري عند منتصف الليل.

وكشف ممثل وزارة التعليم العالي عبد الجبار داودي في تصريح لـ"الشروق"، عن حصيلة المرحلة الأولى من التسجيل الخاص للناجحين في بكالوريا 2023، والتي تمت رقميا عبر منصة "بروغرس" المجهزة بأحدث التقنيات لاستقبال التسجيلات الخاصة بالطلبة رقميا وبدون انقطاع، وهذا منذ فتح المنصة على الساعة السادسة مساء يوم 19 وإلى غاية منتصف ليلة 22 جويلية، حيث أحصت الوزارة حوالي 314026 مسجل في هذه المرحلة، وهذا بنسبة بلغت 94.80 بالمائة، وهي نسبة مرشحة للارتفاع - يقول محدثنا- إذ يمكن للمتأخرين استدراك ذلك في مرحلة التأكيدات من خلال ملء بطاقة رغبات تضم 6 أو 10 اختيارات على الأكثر، وهذا حسب شعبة البكالوريا ومعدلات الترتيب الدنيا المطلوبة في كل تخصص وميدان، مع الشروط الإضافية في بعض التخصصات مع طاقة الاستيعاب المحددة لكل مؤسسة جامعية.

وفي سياق ذي صلة، قال داودي إن هناك إقبالا من قبل حاملي البكالوريا للتسجيل في منصة التعليم عن بعد في الإنجليزية، والتي سخرتها الوزرة من أجل مساعدة الطلبة الجدد الراغبين في تحسين مستواهم في اللغة الانجليزية للحصول على مستوى B2 أو C1 وهذا في الفترة من 20 جويلية إلى 20 سبتمبر المقبل، مشيرا إلى أن منصة "MOOC" التعليمية تعتمد على أحدث التقنيات للتعلم عن طريق "الفيديو". وللطالب حرية اختيار وقت التعلم والاستفادة من الدروس والتي ستكلل بشهادة نجاح معتمدة.

وأوضح المتحدث أن هذه الدروس مصممة وفقا لبرامج تعليمية عالمية وتتولى الإشراف عليها اللجنة الوطنية للتعليم عن بعد في الانجليزية، وهذا تحضيرا للتدريس بهذه اللغة تدريجيا في التخصصات التقنية والعلمية لتعميمها على باقي التخصصات فيما بعد.

وكشف ممثل وزارة التعليم العالي عن جديد تخصصات العلوم الطبية للموسم الجامعي 2023-2024، إذ تم إدراج تخصص صناعة صيدلانية في ميدان الصيدلة، والتي تتفرع لتخصصين مهمين في الماستر بعد مدة تكوين 5 سنوات أي ليسانس وماستر، ويتعلق الأمر بتخصص ماستر صيدلة صناعية تجميلية، وهو تخصص مهني مطلوب في سوق الشغل لاسيما وأن هناك إقبالا واسعا في الجزائر على المواد التجميلية.

ولفت نفس المسؤول إلى أن الوزارة راعت التغييرات الحاصلة في المحيط الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات سوق الشغل واحتياجات المتعاملين، ومن أجل ذلك فتحت عروض تكوين خاصة وجديدة تلبي هذه الاحتياجات.

وأضاف داودي بأن التخصص الثاني المستحدث هو ماستر تقييس وجودة الصناعة الصيدلانية، وهو ذو طابع مهني يمكن من تكوين إطارات مختصة بجودة المنتجات الصيدلانية، وهي متاحة لحاملي البكالوريا الجدد الذين اختاروا تخصص صناعة صيدلانية وهو موجود فقط في جامعة الجزائر1، ويتكلل بعد خمس سنوات بشهادة ماستر في إحدى التخصصين إما صيدلة صناعية تجميلية أو تقييس وجودة الصناعة الصيدلانية.

أما فيما يخص التكوين الإقامي في العلوم الطبية، قال داودي إن الوزارة استحدثت تخصصا جديدا يتماشى والاحتياجات المعبر عنها من قبل الاستشفائيين الجامعيين وهو تخصص طب استعجالي، يمكن للراغبين في متابعة الدراسات الجامعية الطبية المتخصصة التسجيل فيه بداية من الموسم الجامعي 2023-2024، وهو تخصص يراعي التطورات الحاصلة في مجال العلوم الطبية وخاصة في الاستعجالات والاحتياجات المعبر عنها من قبل وزارة الصحة، حيث سارعت وزارة التعليم العالي لتكييف التكوينات والتخصصات الطبية، وهذا في انتظار الإصلاحات التي ستتخذ في هذا الشأن خلال الندوة الوطنية الخاصة بإصلاح العلوم الطبية التي ستكون بالموازاة مع جلسات إصلاح قطاع التعليم العالي.

CENTRE UNIVERSITAIRE MORSLI-ABDELLAH DE TIPASA

Une annexe de médecine l'année prochaine

LE CENTRE UNIVERSITAIRE MORSLI-ABDELLAH DE TIPASA s'est classé cette année au 18e rang parmi les établissements universitaires à l'échelle nationale en termes d'obtention de brevets. Une performance qui aurait pu être meilleure, selon Mohamed Younsi, directeur du centre.

«Nous avons obtenu, au terme de cette année universitaire, 15 brevets de projets réalisés au sein de notre établissement. Le classement a été établi fin mai. A cette date, nous n'avions que 10 brevets. Nous aurions pu nous hisser à un rang plus important, d'autant que notre pays comprend plus de 100 établissements universitaires», confie Mohamed Younsi directeur du centre universitaire Morsli-Abdellah qui révèle au passage que son établissement compte une cinquantaine de projets dans les domaines d'innovations technologiques et de solutions scientifiques, notamment dans les domaines des sciences de la nature et de la vie, des sciences économiques et sciences et technologies. A l'en croire, les résultats déjà réalisés sont un tremplin pour de nouveaux défis dès l'année prochaine 2023-2024.

«Durant l'année écoulée, un incubateur de start-up a été inauguré dans notre centre universitaire. Pour nous, c'est un atout inestimable pour que notre centre s'inscrive dans la stratégie de l'université et des instructions du président de la République sous-tendant la formation d'étudiants en mesure de créer des richesses et d'apporter une plus-value à notre économie», tient-il à souligner. Et d'ajouter : «Dans cet esprit, nous prévoyons la création d'une société par actions (SPA) spécialisée dans les sciences et technologies et en agronomie. Le projet a atteint sa maturité, il ne reste que l'arrêté ministériel pour qu'elle soit opérationnelle».

En revenant sur l'année universitaire 2022-2023, Mohamed Younsi fera savoir que son centre compte 7.000 diplômés en licence et master dans 62 spécialités réparties sur six domaines pour une corporation estudiantine avoisinant les 19.000 inscrits tous paliers confondus en LMD. «Concernant les nouveautés à prévoir pour l'année prochaine, le centre Morsli-Abdellah connaîtra l'ouverture de plusieurs spécialités et de domaines», confie le même responsable.

Parmi ces nouveautés, l'ouverture d'une annexe de médecine rattachée à l'université Alger 1, d'un nouveau domaine dédié aux mathématiques et informatique ainsi que trois cursus d'ingénieurs respectivement dans les spécialités de génie civile, génie des procédés et en agronomie. «Il y aura également quatre spécialités en licence dans le domaine des sciences économiques et deux en master dans les sciences de la nature et de la vie», ajoute-il. S'agissant des capacités d'accueil du centre universitaire Morsli-Abdellah des nouveaux bacheliers, Mohamed Younsi tient à rassurer que son établissement mettra en œuvre toutes les capacités requises et mobilisera les moyens optimaux afin que le cursus des nouveaux inscrits soit à la hauteur de leurs attentes.

«Outre l'amélioration de notre classement en matière du nombre de projets brevetés ainsi que la création de notre propre SPA, l'encadrement pédagogique, administratif et nos étudiants auront naturellement comme défis de déployer davantage d'efforts dans la recherche et l'innovation», conclut le directeur du centre universitaire de Tipasa.

■ **Amirouche Lebbal**

البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

الفجر

لمرافقة الطلبة حاملي الأفكار وتثمينا للمعرفة والرقي بالاقتصاد

20 طالبا ببومرداس يستفيدون من مقرات لإنشاء مؤسسات ناشئة

■ أشرف والي ولاية بومرداس، السيد يحيى يحياتن، على مراسيم تسليم مقررات توطين ومفاتيح المكاتب لـ 20 مشروعا من الدفعة الأولى للطلبة أصحاب المؤسسات الناشئة، بحضور رئيس المجلس الشعبي الولائي، نواب البرلمان، أعضاء المجلس الأعلى للشباب، مدير جامعة بومرداس، ممثلي الاسرة الجامعية الى جانب الأمين العام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وممثل الوزير ورئيس اللجنة الوطنية التنسيقية للابتكار وريادة الأعمال الجامعية البروفيسور أحمد مير.

وتم تنظيم ورشات لنماذج لحاملي الأفكار المبتكرة الحاصلين على وسم مؤسسة ناشئة، وهو ما ترجمته فعاليات تسليم أول دفعة مكونة من 20 مؤسسات ناشئة، استفادت من مقررات اجتماعية، والعملية تندرج ضمن الإستراتيجية الوطنية في تثمين المخرجات العلمية، في شكل مؤسسات ناشئة وبراءة اختراع، من أجل توزيع النشاط الصناعي والتجاري بولاية بومرداس وما جاورها، خاصة وان الاقتصاد الوطني يحتاج لنسيج جد متناغم من المؤسسات الناشئة والصغيرة التي ينتظر منها أن تكون سلسلة من شركات المناولة لشركات اقتصادية كبرى، وبالتالي، ستساهم في خلق تنافسية حقيقية بين المؤسسات الوطنية ونظيرتها الدولية، وهي استراتيجية التعليم العالي بالتعاون مع وزارة اقتصاد المعرفة التي تهدف إلى مساعدة ومرافقة حاملي الأفكار المبتكرة .

وبهذا الخصوص اكد رئيس اللجنة الوطنية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجزائرية البروفيسور مير أحمد، على ضرورة اندماج الطلبة لإنجاح العملية من خلال تسجيل مواضيعهم الابتكارية بالحاضنة وتلك الأقل ابتكارية منها، في دار المقاولاتية، وأن الطالب اليوم مطالب بالتحول من طالب باحث عن منصب شغل إلى طالب خالق لمناصب شغل من خلال إنشاء مؤسسته الخاصة، وأن لا يقتصر فقط على التحصيل على شهادة التخرج وإنما يضيف إليها شهادة تكوين في ريادة الأعمال من خلال إعداد بطاقة تقنية لمشروع قابل للتجسيد والحث على المشاركة في جلسات الأعمال التي تجمع الطلبة بالمؤسسات الاقتصادية والتعرف على آليات التمويل المتاحة سواء من طرف الوكالات التابعة للدولة أو المؤسسات الخاصة.

كما أكد الوالي من خلال إشرافه على تسليم مراسيم مقرات اجتماعية لمشاريع مبتكرة من طرف الطلبة، وكذا مراسم اختتام الموسم الجامعي 2023/2022 وتكريم الطلبة المتفوقين، من بينهم من الدولة الشقيقة فلسطين والصديقة افريقيا، أن جامعة بومرداس تشهد تطور نوعي في المسار العلمي خلال الفترة الأخيرة، بتتويج جهودها في تقدمها ضمن سلم الترتيب على مستوى الوطني بفضل الأسرة البحثية والجامعية ، اين نوه بأن جامعة بومرداس قد قطعت أشواطا معتبرة في مجال العلوم والابتكار والإبداع عصرنة الجامعة ورقمنتها، كما أصبحت تعد فضاء علميا خصبا لحاملي الأفكار والمشاريع ودعمهم وهو ما تم بتوزيع مقرات اجتماعية للمؤسسات الناشئة بالجامعة مما يساهم بإيجابية في تحقيق التنمية المحلية سواء من الناحية الاجتماعية او الاقتصادية ، مضيفا انه في ظل التحولات الاقتصادية والمتغيرات التي يشهدها العالم اليوم اتجهت الجزائر نحو الاهتمام بقطاع المؤسسات المصغرة والتي باتت تلعب دورا هاما في تحريك العجلة الاقتصادية ومجال الهيكل الصناعي في البلاد.

■ ج. رخوم

إنجاز الهياكل

صوت الأحرار
AL-AHRAR

قطاعي التربية والتعليم العالي

والي العاصمة يحرص على استلام كافة الهياكل في الآجال التعاقدية

أسدى، والي ولاية الجزائر محمد عبد النور رابحي خلال ترأسه لاجتماع حول المشاريع المنجزة و المرتقب دخولها حيز الخدمة في قطاعي التربية والتعليم العالي خلال الموسم الدراسي المقبل تعليمات صارمة تهدف إلى الحرص على استلام وتجهيز جميع المؤسسات التربوية ضمن الآجال المحددة، و العمل على رفع كافة العراقيل التي تحول دون تجسيد المشاريع، كما قام بتكليف الولاة المنتدبون بالحرص على متابعة المشاريع ميدانيا لضمان السير الحسن و ضمان نسبة تقدمها.
وخلال الاجتماع تم عرض وضعية المجمعات المدرسية الجاري إنجازها و المقدر عددها بـ 21مجمعا، بالإضافة إلى إنجاز 43 مطعم مدرسي، و أشغال توسعة 84 قسم بمختلف بلديات العاصمة.
أما فيما يخص الدخول الجامعي 20242023 تم عرض مشروع إنجاز القطب الجامعي بسيدي عبد الله والتي بلغت نسبة انجازه 90, هذا الصرح العلمي الحديث تم انجازه وفق المعايير الدولية، حيث سيسمح بتوفير 20 ألف مقعد بيداغوجي بعدة تخصصات و11 ألف سرير.
كما تم عرض مشروع إنجاز مدرسة بسعة استيعاب مقدرة بـ 1200 مقعد بيداغوجي بدالي ابراهيم والتي شارفت الأشغال على الانتهاء، بالإضافة إلى مشروع مدرسة الإعلام الآلي بواد السمار، بطاقة استيعاب تقدر بـ800 مقعد بيداغوجي، ومشروع إعادة تهيئة الإقامة الجامعية أولاد فايت 2 التي بلغت نسبة الاشغال بها 80% .

التوظيف

L'EXPRESSION
Le Quotidien

TITULAIRES DE DOCTORAT ET DE MAGISTÈRE

Un dossier toujours en instance

IL FAUT recruter 30 000 titulaires pour en finir avec ce dossier.

HOCINE NEFFAH

Le dossier des titulaires de doctorat et de magistère refait surface sur fond de mouvement de grève et de mobilisation, aujourd'hui, devant le siège du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique.

L'affaire des titulaires de doctorat et de magistère ne cesse de produire des effets « contraires » à la démarche de la tutelle quant au règlement définitif de la question du recrutement de l'ensemble des personnes concernées par la question.

Le ministre de l'Enseignement et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari, a opté pour une démarche qui consiste à faire du dialogue avec la Coordination nationale des titulaires de doctorat et de magistère un instrument efficace pour résoudre les problèmes pendants et trouver des solutions raisonnables et réalisables en matière de recrutement, selon les moyens et les postes budgétaires disponibles.

À ce propos, la Coordination nationale des titulaires de doctorat et de magistère a contesté, lors de sa réception par le ministre, Kamel Baddari, le nombre proposé par la tutelle, qui est estimé à 8 000 titulaires concernés par le recrutement. La coordination exige le recrutement de 30 000 titulaires pour en finir avec ce dossier qui n'a que trop duré.

L'embauche ne dépend pas directement de la tutelle

Il faut signaler que les délégués de la coordination, qui ont été reçus par le ministre, avaient demandé lors de la dernière réunion officielle, « d'autoriser à titre exceptionnel le recrutement des titulaires du doctorat et du magistère affiliés à la sécurité sociale et donc en poste, afin de consacrer la justice et l'équité et de mettre fin à l'exclusion et à la discrimination », lit-on dans le communiqué. Kamel Baddari a, pour sa part, expliqué que « le recrutement allait redevenir comme il l'était auparavant et qu'il veillera à garantir le maximum de postes possibles dans les plus brefs délais », a signalé le ministre. Les délégués de la Coordination nationale des titulaires de doctorat et de magistère ont fait savoir au ministre leur rejet de la démarche consistant à recruter d'une manière exclusive les titulaires du doctorat et du magistère en chômage. Cette initiative n'est pas la bienvenue pour la coordination, qui demande que le recrutement s'opère d'une manière ordinaire et doit toucher l'ensemble des titulaires de doctorat et de magistère.Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique a rappelé que l'embauche ne dépend pas directement de la tutelle, cela doit découler « des autorisations accordées par le Conseil des ministres, le ministère des Finances et la Fonction publique », a-t-il souligné.

Les délégués ont expliqué, dans leur communiqué, que « le ministre n'a pas dévoilé les autorisations qu'il évoque et n'a pas expliqué le fondement juridique sur lequel repose sa décision.

Il s'agit d'un fait inédit qu'il faudrait revoir avant qu'il ne soit consacré et qu'il n'ouvre la voie à d'autres entorses à la loi », et d'ajouter : « Si la situation des affiliés à la sécurité sociale n'est pas résolue, l'histoire se souviendra que, par populisme, on a bafoué les droits essentiels de citoyens et enfreint la Constitution de manière flagrante », a expliqué la Coordination nationale, le fait que « le ministre a refusé de donner les chiffres exacts ». Selon la coordination, « les 8 000 postes disponibles ne peuvent pas résorber le déficit, estimé par des experts, à 30 000 enseignants », a-t-elle asséné Elle n'est pas contre le dialogue et appelle à son maintien, elle fait surtout appel « au président de la République, le seul espoir qui pourra intervenir et mettre fin à l'injustice insupportable », rappelle-t-elle dans son communiqué.

Le 24 juillet sera pour la coordination une journée de contestation pour faire « aboutir ses revendications légitimes », a-t-elle mentionné.

H.N.

انلحدمات الجامعية

TIZI OUZOU

L'hébergement assuré à tous les étudiants

Avec un peu plus de 2.500 nouveaux lits attendus pour la prochaine rentrée scolaire, les œuvres universitaires pourront faire face à toutes les demandes d'hébergement pour les nouveaux bacheliers à l'université Mouloud-Mammeri de Tizi Ouzou. En effet, selon la direction des œuvres universitaires de Tizi Ouzou, avec la réception des équipements notamment les batteries de cuisine des deux cités prévues à savoir les 1.000 nouveaux lits de Oued Aissi et les 1.500 de Rehahlia, à un jet de pierre à l'est du chef lieu de wilaya, le problème de l'hébergement sera définitivement résolu à l'université Mouloud-Mammeri de Tizi Ouzou. Et ce, à l'instar de la pédagogie où il est prévu aussi la réception d'au moins 5.000 nouvelles places pédagogiques dont 3.000 sont achevées depuis un moment déjà. Pour rappel, les œuvres universitaires de la wilaya de Tizi-Ouzou assurent la gestion sociale notamment l'hébergement la restauration et le transport ainsi que la prise en charge médicale de plus de près de 25.000 résidents. Pour mieux cerner tous ces aspects, ces œuvres universitaires sont scindées en trois directions. Celle de Tamda (DOUT) quatre grands campus dont l'un avec pas moins de huit résidences universitaires avec près de 12.000 résidents, de Hasnaoua (DOUH) avec 6 résidences et près de 7.000 places et celle du Centre (DOUC) basée à la résidence de M'Douha avec 5 résidences pour 6.000 étudiants. La reconnaissance faciale pour assurer la sécurité. Pour cette nouvelle rentrée universitaire, l'épineux problème de sécurité posé depuis longtemps avec acuité tant dans les campus que dans les résidences trouvera un début de solution avec cette nouvelle rentrée universitaire. En effet, les étudiants qui, outre une carte magnétique, devraient se soumettre au contrôle de la reconnaissance faciale avant d'accéder aux cités U. Une technologie mise au point pour éviter les intrusions et autres occupations illicites de chambres.

■ **Rachid Hammoutene**

الشركاء الاجتماعيين

(نقابات الأساتذة، والعمال، والجمعيات الطلابية)

صوت الأحرار
AL-AHRAR

دعوا إلى إنصافهم ورفع الظلم عنهم

حاملو الدكتوراه والماجستير الأجراء يستنجدون بالرئيس تبون

دعت التنسيقية الوطنية لحاملي وطلبة الدكتوراه من رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، إلى التدخل العاجل «لإنصاف ورفع الظلم» عن هذه الفئة، وذلك عبر فتح 10 آلاف منصب عمل للأجراء المقصيين من عملية التوظيف الجامعية الأخيرة التي وجهت للبطالين فقط، كما دعته إلى «القيام بالتحريات والمساعي اللازمة» قصد تكريس حق حاملي هاتين الشهادتين في التوظيف المباشر.

ف. بعيط

وجاء في رسالة وجهتها التنسيقية إلى الرئيس تبون «نحن حملة شهادة الدكتوراه والماجستير الأجراء المقصيون من التوظيف المباشر الذي استفاد منه 8 آلاف من حاملي شهادة الدكتوراه والماجستير البطالين برخصة استثنائية..نتقدم إلى سيادتكم الموقرة بطلب التدخل لإنصافنا ورفع الظلم عنا وذلك بفتح 10 آلاف منصب للأجراء المقصيين كحل عادل للنخبة وتحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين».

واعتبرت التنسيقية هذا المطلب «يتعلق في المقام الأول بمستقبل ومصير الجامعة الجزائرية باعتبار أن النقص الفادح الذي تعاني منه جميع الجامعات عبر كافة التراب الوطني من حيث الأساتذة الباحثين يؤثر سلبا على المردود البيداغوجي وعلى جودة البحث العلمي، وهو الوضع الذي يرهن لا محالة التنمية الوطنية في جميع المجالات كون الجامعة هي مصدر العلم الذي تعلق به كل أمة بمصيرها ومستقبلها».

وشددت التنسيقية على أن «نقص التأطير البيداغوجي والعلمي واقع يُمكن لمصالحكم التأكد منه على مستوى كل جامعات حيث تعتمد أغلبية كل الكليات على الأساتذة المؤقتين الحاصلين على شهادتي الماجستير والدكتوراه وفي بعض الأحيان حتى على الحاصلين على شهادة الماستر لتغطية العجز من حيث الأساتذة الباحثين، بالإضافة إلى أن وضع التاطير العلمي في مذكرات ووسائل التخرج بعدما أصبح يُعاني من نقص فادح ولا يتطابق مع المعايير الدولية التي تضمن إنتاج علمي مقبول كما ونوعا».

وواصلت الرسالة مؤكدة «إن شريحة حاملي شهادتي الدكتوراه والماجستير ضحت ولا تزال تضحي في سبيل الجامعة الجزائرية فالقائمون على الشؤون البيداغوجية من حملة هذه الفئة يواصلون على مدار السنوات ضمان استمرارية البيداغوجية على مستوى مختلف أقسام وكليات الجامعات بالرغم من الظروف الاجتماعية القاسية التي يُعانون منها، ففي معظم الأحيان يزاولون نشاط التعليم بالمجان وفي بعض الحالات التي يتم فيها دفع المستحقات المالية الزهيدة التي لا توفر حتى تكلفة النقل، فذلك يتم بصفة جد متأخرة تصل إلى أربع سنوات وبمبلغ زهيد، رغم ممارسة نفس النشاط البيداغوجي الذي يمارسه الأساتذة الدائمون وحق في احتساب سنوات العمل بالنسبة للتقاعد».

وترى التنسيقية أن مثل هذه الحالة «سينتج عنها تضاعف وازدياد ظاهرة هجرة الأدمغة والكفاءات التي كونتها الجزائر بأموال باهضة والتي هي في أمس الحاجة إليها لتحقيق قفزة تنموية نوعية».

في سياق متصل، أوردت بأن مطلبها في التوظيف المباشر «مؤسس قانونا وفقا لأحكام الدستور لا سيما المادة 44 منه التي تؤكد على أنه يقع على عاتق الدولة ترقية وتثمين البحث العلمي خدمة للتنمية المستدامة للأمة، والمادة 69 التي تعرف بحق العمل للمواطن في ظروف تحفظ له كرامته وحقوقه والمرسوم التنفيذي رقم 254-89 المتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي لا سيما المواد 15، 16 و24 منه».

وأوضحت بأن «كل هذه النصوص القانونية السارية المفعول يمكن اتخاذها أساسا لتكريس مطلب التوظيف المباشر باعتبار أن ما يمكن استخلاصه من هذه القوانين هو أن التكوين في الدكتوراه التي يتم الولوج إليه عن طريق مسابقة وطنية بعد تعبير الجامعات عن احتياجاتها الكمية والنوعية فيما يتعلق بالأساتذة يعتبر بمثابة الحصول على منصب يسمح بممارسة وظيفة الأستاذ الباحث بمجرد استكمال التكوين المتخصص والحصول على المؤهل العلمي المتمثل في الشهادتين المذكورتين».

وأمام هذا الوضع، التمست الرسالة من رئيس الجمهورية «القيام بالتحريات والمساعي اللازمة قصد تكريس حق حاملي شهادتي الدكتوراه والماجستير في التوظيف المباشر للجميع، أجراء وغير أجراء من خلال فتح الحوار عبر لقاء بينكم وبين ممثلي التنسيقية».

متفرقات

Le Quotidien D'ORAN
Edition Nationale d'Information

ANALYSE

Abdelkrim Zerzouri

Dessein inaccessible

Comment se peut-il qu'une décision toute faite pour apaiser les esprits et les tensions sur le front social provoque des remous dont on n'aurait, certainement, jamais entendu parler sans la mise en œuvre de la décision en question ? Sur proposition du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, le président de la République Abdelmadjid Tebboune a ordonné lors d'un Conseil des ministres, tenu le 14 mai, la révision des salaires des professeurs de l'enseignement supérieur et des chercheurs universitaires ainsi que le recrutement des titulaires de magister et de doctorat. Cette dernière mesure relative aux recrutements immédiats des détenteurs de diplômes de magister et de doctorat pour l'exercice financier 2023, si elle a fait le bonheur de certains, n'a pas fini de semer le désappointement au sein d'une partie des concernés.

Avec un objectif de recruter 7.000 nouveaux enseignants, et un recrutement des titulaires de magister et de doctorat qui s'effectuera selon plusieurs formules, dont le recrutement sur titre aux postes de maîtres-assistants - catégorie B -, le recrutement aux postes de chercheurs permanents, ou encore sous forme de contrats dans l'enseignement ou la recherche, le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique croyait, à juste titre, s'en sortir et éviter de faire des mécontents, tellement le recrutement est important, mais il n'en fut rien. Certains titulaires de doctorat et de magister, qui dénoncent leur exclusion de ce plan de recrutement, ont entamé des mouvements de protestation pour faire aboutir leur revendication. Où se situe le problème ? Comme l'université ne peut pas recruter tous les détenteurs de diplômes de doctorat et de magister, dont le nombre peut atteindre les 20.000 diplômés selon certaines estimations, entre 16.000 et 17.000 selon le recensement de l'université, des critères ont été établis dans ce cadre, dont l'exigence de présenter, par tout candidat, un document attestant qu'ils n'exercent aucune activité professionnelle. Lequel critère a fait des mécontents parmi cette catégorie de diplômés, «exclue» à cause de leurs activités professionnelles dans d'autres secteurs.

Pour les protestataires, ce critère «va à l'encontre de la Constitution qui interdit toute exclusion entre les postulants à des postes budgétaires ». Qui a tort, le ministère qui a appliqué la mesure en question ou les titulaires de magister et de doctorat, qui exercent des activités professionnelles et qui exigent un poste à l'université ? La priorité du recrutement doit-elle aller aux titulaires de doctorat et de magister qui se trouvent en situation de chômage ou ne doit-on pas faire de distinction entre les chômeurs et ceux qui ont une activité professionnelle, comme l'exigent les protestataires ? Pour absorber le chômage dans les rangs des titulaires de doctorat et de magister, la logique ou le principe même de cette mesure écarte ceux qui ont une activité professionnelle, qui devaient, contrairement à cet esprit contestataire, manifester de la solidarité envers les chômeurs qui vont enfin avoir un salaire et une stabilité après de longues années de galère. D'autant qu'il ne s'agit pas d'un recrutement sur concours, où il serait inconcevable d'exclure un candidat ou un autre autrement que sur les résultats obtenus. Enfin, n'est-il pas convenu, selon un vieil adage, qu'avoir la satisfaction de tout le monde est un dessein impossible à atteindre ?

DISPOSITIFS D'AIDE À L'EMPLOI ET À L'INSERTION

Appel à la prise en compte des années travaillées dans le calcul de la retraite

Les jeunes qui ont été recrutés des années durant au sein des différents dispositifs d'aide à l'emploi et à l'insertion, notamment le DAIP, le DAIS et le CAT, avant leur intégration, exhortent les pouvoirs publics à considérer toutes les années travaillées dans le calcul de leur retraite. «J'ai commencé à travailler en 2011 dans le cadre du DAIP avant d'être intégrée en 2022, soit 11 années de ma carrière qui ne sont pas prises en compte dans le calcul de ma retraite», nous dira une juriste exerçant au sein des œuvres universitaires de l'université Mouloud-Mammeri de Tizi Ouzou. La même revendication est soulevée par un cadre en informatique qui est aussi passé par le même dispositif avant qu'il ne soit définitivement recruté au niveau d'une des directions de l'administration locale pour s'occuper de la maintenance des réseaux informatiques. «Il est vrai que nous avons bénéficié durant toutes ces années d'une couverture sociale pour la prise en charge de nos soins médicaux mais sans cotisation pour la retraite qui auraient dû être incluses à mon sens». C'est le même son de cloche exprimé par tous ces travailleurs qui ont donné une partie de leur jeunesse au service de l'administration publique et des entreprises publiques et privées. Ils espèrent ainsi avoir un retour d'écho favorable auprès de qui de droit à leurs doléances.

■ R. H.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

دكاترة "نسخ لصق" والبحث العلمي في "خبر كان"!

- عميد كلية متورط في سرقة فاضحة وبروفيسور يمارس "البلاجيا" في مقال علمي
- البروفيسور أحمد رواجعية: المفترسون العلميون عار على البحث العلمي
- الدكتور خالد عبد السلام: ضعف المستوى العلمي لدى الكثير من الباحثين من أهم أسباب الظاهرة
- البروفيسور جمال بن زروق: سن تشريع يجرم الظاهرة أصبح أكثر من ضرورة

كشف تحقيق قامت به "الخبر" عن "كوارث" تخص السرقات العلمية في البحوث الأكاديمية، تورط فيها "دكاترة" استغلوا جهد الآخرين للتسلق السهل للمراتب والمناصب النوعية دون اعتبارات لأخلاقيات وشرف المهنة، خصوصا وأن الأمر يتعلق بالبحث العلمي وبفئة من المجتمع من المفروض أنها نخبة المجتمع وقدوته. هذه الظاهرة تؤسس لانهيار المنظومة التعليمية والبحثية في جامعاتنا. فبعض نخب الجامعة متهمون بانتهاك قواعد أخلاقيات الإنتاج العلمي المفترض فيه الأمانة والصدق. وما يدعو للقلق هو تفشي الظاهرة في جامعاتنا بشكل خطير والخوف أن تتحول بحكم العادة إلى سلوك طبيعي.

● لم نكن ندري أن بحثا عن "تقنيات الكتابة في الصحافة الإلكترونية" سيجرنا إلى اكتشاف سرقة مفضوحة لدكتورة من إحدى جامعات أقصى الشرق الجزائري، في مقال منشور سنة 2015، لنعده منقولا حرفيا عن مقال بنفس العنوان صادر عن "مجلة جامعة مشرقية سنة 2012".

هذا الاكتشاف جعلنا نفتح الملف ونغوص في بحر السرقات العلمية، حيث اخترنا عينة من أعمال أساتذة في الإعلام والاتصال بحكم الاختصاص، والأمر بالتأكيد سيجعل الكثير من الكوارث إذا تم فتحه عبر باقي الاختصاصات، خصوصا التابعة للعلوم الاجتماعية والإنسانية.

عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بإحدى جامعات الجنوب الشرقي، ينشر مقالين بحثيين، الأول بمجلة بتاريخ 2018/12/1 ثم نشر آخر بمجلة ثانية بتاريخ 2019/03/06 بنفس المضمون، إضافة إلى أن الجانب النظري فيه عبارة عن مقتطفات من مقال بحثي للباحث عبد الرحمن عزي سبق وأن نشر بتاريخ 2008/02/28 في بيروت بلبنان.

ومع تلك فالهيئة المحول لها إصدار القرار المناسب بشأن الموضوع تستطيع الاطلاع على المقالين والمقارنة بينهما ومقال عزي عبد الرحمن، نفس الأستاذ أشرف على مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر سنة 2014 حول الكاريكاتير في الصحافة الجزائرية، منقولة بصورة فاضحة عن رسالة ماجستير للسنة الجامعية 2004/2005.

وحسب بعض الأساتذة، فلي المشرف يتحمل جانبا كبيرا من المسؤولية في حال تأكد أي نوع من السرقة العلمية الموصوفة في القرار رقم 1082 مؤرخ في 27 ديسمبر 2020 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها. وسنأتي عليه بالتفصيل لاحقا حسب أغلب الأساتذة الذين طرحنا عليهم المشكل.

لا نغادر هذه الكلية بالجنوب الشرقي للجزائر، حتى نكتشف فضيحة أخرى. وهذه المرة بطلها مدير مخبر ويحمل درجة دكتوراه إعلام رياضي، تحصلنا على مقال نشر له سنة 2021 ويتضمن قراءة في قانون 05/13 المتعلقة بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها، في تعريبه للموهبة في نص الموضوع ينقل من موقع من الأنترنت، عند تناوله للنظريات المفسرة للموهبة، المحتوى منقول عن مقال منشور من الأنترنت سنة 2013، وبعدها جزء من المقال منقول عن كتاب لصحابه أمين الفريطي عبد المطلب.

نفس الأستاذ وبخصوص مذكرة الماجستير 2006/2007 وأطروحة الدكتوراه 2015/2016، نفس بناء إشكالية البحث ومنهجية البحث وأورد الدراسات السابقة نفسها والخلاصة ذاتها أيضا، والفرضية المستقبلية في الماجستير هي نفسها المستقبلية في أطروحة الدكتوراه. علاوة على أن المراجع نفسها مرتبة ترتيبا عن طريق قص ولصق، كما أن جزءا من النظري منقول عن كتاب "الرياضة والمجتمع" للمؤلف "أمين الخولي" صادر عن منشورات عالم المعرفة سنة 1996.. إضافة إلى أن أكثر فصول الماجستير تمت إعادة صياغتها في أطروحة الدكتوراه. واستغرب أحد الأساتذة الموضوع بالنظر إلى أنه من المستحيل أن تصل إلى النتائج ذاتها في نفس موضوع الدراسة بعد 9 سنوات، والأغرب أن تعتمد على نفس المراجع والدراسات السابقة (قص ولصق).

كما اكتشفنا من خلال مقال لشخص يحمل درجة بروفيسور حول الرياضة منشور سنة 2009، وهو "كوكتال" من مقال منشور في أوت 2004 في صحيفة إلكترونية فلسطينية حول الرياضة والعنف، ثم تبعه بنقل فصل كامل عن مذكرة للماجستير أشرف عليها نفس البروفيسور في السنة الجامعية 2005/2006 دون إشراك الطالب الباحث في المقال، ودون ذكر أي من المراجع التي اعتمد عليها الطالب الباحث، وهو ما يعتبر "سرقة" بنص المادة 03 من القرار رقم 1082 مؤرخ في 27 ديسمبر 2020 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحته، ويندرج ضمن استعمال أعمال الطلبة ومذكراتهم لنشر مقالات بالمجلات والدوريات. وفي مقال نشر في حوليات جامعة الجزائر سنة 2013، ينقل أحد الدكاترة، فصلا كاملا لمذكرة ماجستير عن المنشآت الرياضية الجامعة، ونوقشت في السنة الجامعية 2005/2006، ومذكرة دكتوراه مكملة لها، لنفس الطالب الباحث وبنفس العنوان ونفس عنوان الفصل في الدكتوراه تقابله مذكرة ماجستير بنفس العنوان والمضمون. لم يكن هذا الأستاذ مشرفا على البحث ولم يشارك في إعداده، ما يجعله تحت طائلة المادة الثالثة من القرار الوزاري المذكور سالفا.

ومن جامعة أخرى في الجنوب الشرقي الجزائري، اكتشفنا ما لم نتوقعه في مقال علمي موقع من طرف ثلاثة "دكاترة"، حيث تم نشر مقال علمي سنة 2021 بمجلة علوم اجتماعية وإنسانية. ودون الخوض في الجانب النظري منه وما فيه؟ إلا أن الأخطر هو الجانب التطبيقي فيه، وهو نسخة طبق الأصل لجزء من الجانب التطبيقي، إضافة إلى نقل الخاتمة ذاتها من رسالة ماجستير تمت مناقشتها خلال السنة الجامعية 2012/2011 في جامعة قسنطينة. كما قام دكتور من هذه الجامعة بإدراج اسم الدكتوراه ذاتها في مقال علمي نشر بمجلة سنة 2019 ليعيد نشره في سنة 2020، دون أن يشارك في إعداده لأنه ببساطة منقول عن أطروحة الدكتوراه التي ناقشها خلال السنة الجامعية 2018-2019 في اختصاص "علم المكتبات". وهو في تقدير المادة الثالثة من القرار المذكور سرقة علمية، حيث ما جاء فيها تعتبر سرقة علمية أيضا "قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بإدراج اسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده، والدكتورة المذكورة لم تشرف على الدكتوراه ولم تكن حتى في لجنة المناقشة.

ومن إحدى جامعات أقصى الشرق الجزائري أيضا، أستاذان يشتركان في "بحث" مقدم لأحد الملتقيات الدولية حول الهوية سنة 2014، هذا البحث منقول عن مشروع بحثي مقدم ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع جرى على عينة من طالبات إحدى جامعات الدول الخليجية سنة 2010.

في نفس الجامعة، يسطو بروفيسور في مقال له نشره في العدد الخامس من مجلة "الرسالة" بتاريخ جانفي 2015، على مقال منشور سنة 1999، هو جزء من أطروحة الدكتوراه لدكتور في إحدى دول المشرق العربي.

وكنا قد قدمنا للوزير البروفيسور كمال بداري قبل أيام من توليه وزارة التعليم العالي، عندما كان مديرا لجامعة المسيلة، نموذجا عن سرقة علمية، لم يمهله الوقت لاتخاذ الإجراءات ضد مرتكبها، لكنه وقتها أعرب لنا عن أسفه وقلقه لما يحدث، لكنه أكد وقتها أنه لا يجب تعميم الظاهرة وأن ما يكشف عنه من حالات تعتبر استثناء وليست قاعدة.

وعلى كل، فحجم "السرقات العلمية" أكثر من هذا إذا تعلق الأمر بشعب وأقسام أخرى، ولكن ما نحوز عليه من وثائق تثبت ما سلف الحديث عنه، وتكفي لأن يوصف بعض الأساتذة بـ"دكاترة طابوان".

وحسب البروفيسور عيسى مراح، من جامعة عنابة، الذي طرحنا عليه فكرة الموضوع، قال معلقا "هناك متورطون كثر في هذه الظاهرة سقطوا في فخ السهولة والتسرع، لكنهم لا يعلمون أن التاريخ لا يرحم فسرقة اليوم قد تكشف بعد سنوات وساعتها لن ينفع الندم".

ويرى جمال بن زروق من جامعة سكيكدة، أن خطورة الظاهرة في ديمومتها واستمرارها إن لم تعالج بطرق الردع المناسبة، وأهمها سن قانون يجرم الظاهرة، ستكون العواقب وخيمة على مستقبل البحث العلمي.

السرقة العلمية من منظور قانوني

● عرف القرار الوزاري رقم 1082 مؤرخ في 27 ديسمبر 2020 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحته في المادة الثالثة منه، "السرقة العلمية"، بأنها كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أية منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى.

وانتشرت السرقة العلمية في المؤسسات الجامعية والبحثية في العالم العربي انتشارا واضحا. وكان لانتشارها مجموعة من الأسباب التي تطرقت لها بعض الدراسات والبحوث التربوية، والتي كان لها كثير من الآثار السلبية على المجتمع العلمي والأكاديمي، بل تعدت آثارها السلبية إلى كافة النواحي الثقافية والاقتصادية بل والدينية أيضا.

وكانت جامعات جزائرية قد شهدت حالات من السرقات العلمية لأعمال منجزة من جامعات جزائرية أخرى أو من جامعات العالم العربي وجامعات دولية، سواء بالنقل الحرفي أو بالترجمة من اللغات الأجنبية إلى العربية.

والأخطر من هذا وجود مكاتب متخصصة تقوم بكتابة الرسائل لطلبة الماجستير والدكتوراه بمقابل مادي، وهو ما يطرح أكثر من سؤال حول أصالة وجودة بعض البحوث العلمية المنشورة في المجلات، ومدى أهلية هؤلاء الطلبة لنيل درجات علمية بموجبها. هذا الأمر استدعى من وزارة التعليم العالي والبحث بالجزائر إصدار العديد من القرارات لمحاربة تلك الظاهرة كان آخرها القرار الوزاري رقم 1082 مؤرخ في 27 ديسمبر 2020 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، الأمر الذي يتطلب من كل المهتمين والغيورين على مصداقية التكوين والبحث العلمي الجامعي التفكير مما في وضع إستراتيجيات عملية دقيقة على غرار كل جامعات العالم المتطور للحد من هذه الظاهرة المسيئة لسمعة البحث العلمي بالجامعة.

من الصعب بناء قاعدة إلكترونية عن الأبحاث العربية، لأن الأكاديميين العرب لا ينشرون بحوثهم أو أوراقا علمية على الإنترنت، ولذلك فإن اكتشاف السرقات العلمية العربية يأتي عبر اجتهاد من أساتذة المتازمة وشيوع آفة السرقات العلمية، فإن نشر قيم الأمانة والنزاهة والصدق ضرورة ملحة للحد من القرصنة الثقافية ولا بد من إيجاد وتفعيل قوانين رادعة وصارمة تتعقب المسيئين. ومن الأهمية بمكان أن يقوم المثقفون بترسيخ مهارات التوثيق والبحث وفن الاقتباس والالتزام بأخلاقيات الكتابة الرصينة.

السرقات آفة فكرية، ولوثة أخلاقية تنم عن ضعف أخلاق كاتبها، وعجز تفكير ناشرها. الكتابة الكاذبة الخاطئة هي الكتابة الكاذبة في قولها، المنحرفة في مسلكها لأنها تعتمد على سرقة الأفكار والنصوص، وتدل على فساد ومرض النفوس.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

الإخطار عن السرقة العلمية

من المفروض أن يقوم مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية بالمؤسسة الجامعية بدراسة كل إخطار بشأن السرقة العلمية. وإجراء التحقيقات اللازمة حول ذلك فيما يتعلق بإجراءات النظر في الإخطار عن السرقة العلمية بالنسبة للطالب، حيث يمكن لأي شخص أن يبلغ بوقوع سرقة علمية من قبل طالب ما. ويتم ذلك بتقرير كتابي مفصل ومرفق بكل الوثائق والأدلة المادية حول السرقة العلمية يقدم إلى مسؤول وحدة التعليم والبحث، هذا الأخير يقوم بإحالة الملف فورا على مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية لدراسته وإجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأنه وفقا للإجراءات المنصوص عليها قانونا.

● بعد دراسة ملف الطالب المتهم بالسرقة العلمية يقوم مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية بتقديم تقريره النهائي إلى مسؤول وحدة التعليم والبحث للمؤسسة الجامعية، في أجل لا يتعدى 15 يوما من تاريخ الإخطار بالواقعة. فإذا تضمن التقرير المقدم من قبل مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية، ثبوت السرقة العلمية، يُحال الطالب على مجلس تأديب الوحدة بعد إعلامه كتابيا، من قبل مسؤول وحدة التعليم، بالوقائع المنسوبة إليه والأدلة المادية الثبوتية ذات الصلة بالسرقة العلمية.

يجتمع مجلس تأديب وحدة التعليم والبحث في الآجال المقررة قانونا للفصل في الوقائع المعروضة أمامه، حيث يقوم أحد أعضاء مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية بتقديم تقريره الذي يجب أن يتضمن كافة الوقائع المنسوبة للطالب وكذا الأدلة الدامغة التي تدينه وتثبت وقوع جريمة السرقة العلمية.

بعد انتهاء عضو مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية تحال الكلمة للطالب المتهم بارتكاب جريمة السرقة العلمية للدفاع عن نفسه، حيث يجب أن يمثل شخصيا أمام مجلس التأديب، كما يمكنه إحضار شخص لمرافقته في الدفاع عن نفسه، على أن يتم إخطار مسؤول وحدة التعليم والبحث كتابيا قبل انعقاد مجلس التأديب بثلاثة (03) أيام على الأقل وإن تعذر عليه الحضور لأسباب مبررة يمكن تمثيله من قبل مدافعه، على أن يقوم بتقديم ملاحظاته ودفوعه كتابيا قبل انعقاد مجلس التأديب بثلاثة أيام على الأقل.

بعد الاستماع إلى تقرير مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية ودفوع الطالب المتهم وملاحظاته، يتم تسجيل الوقائع في محضر يحول إلى مجلس تأديب وحدة التعليم والبحث للفصل في وقوع السرقة العلمية في الآجال المقررة قانونا.

بعد تبليغه بالبريد الموصى عليه مع وصل استلام، يمثل الأستاذ المتهم بالسرقة العلمية أمام اللجنة متساوية الأعضاء في أجل 15 يوما من تاريخ تحريك الدعوى التأديبية ضده. تستمع اللجنة متساوية الأعضاء إلى التقرير الذي يقدمه أحد أعضاء مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة، والذي يجب أن يتضمن كافة الوقائع المنسوبة والأدلة المادية التي سمعت بالتأكد من صحة وقوع السرقة العلمية. ثم يتم بعدها الاستماع إلى الأستاذ المتهم للدفاع عن نفسه بشأن الوقائع المنسوبة إليه.

يجب أن يمثل الأستاذ المتهم أمام اللجنة متساوية الأعضاء، مع إمكانية تقديم ملاحظاته كتابيا أو شفويا، وفي حالة تعذر عليه ذلك له أن يستعين، بعد تقديمه التماسا من اللجنة متساوية الأعضاء المختصة، بمدافع أو بموظف يختاره بنفسه للدفاع عنه، مع تقديم مبرر كاف ومقبول لغيابه قبل ثلاثة أيام (03) من انعقاد اللجنة.

كما يجب على الأستاذ المتهم، في حالة غيابه لقوة قاهرة، أن يُخطر كتابيا اللجنة متساوية الأعضاء بأسماء الأشخاص الذين يختارهم للدفاع عنه أو تمثيله قبل انعقادها بثلاثة (03) أيام.

تقوم اللجنة عند انعقادها بتسجيل الوقائع المنسوبة للأستاذ المتهم، كما وردت في تقرير مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية، إضافة إلى دفوع الأستاذ المتهم وملاحظاته في محضر استماع.

بعد صدور العقوبة التأديبية في حق الأستاذ المنتحل يتم تبليغه بالقرار المتخذ ضده في أجل 08 أيام من اتخاذ القرار. ويحفظ في ملفه الإداري، على أنه يمكن للأستاذ الطعن في القرار الصادر ضده أمام لجنة الطعن المختصة، وفقا للشروط والآجال المنصوص عليها قانونا.

بعد صدور العقوبات من قبل مجلس تأديب الوحدة، يمكن للطالب الطعن في القرار الصادر في حقه أمام مجلس تأديب المؤسسة، وفقا للإجراءات المنصوص عليها قانونا.

أما فيما يتعلق بإجراءات النظر في الإخطار عن السرقة العلمية بالنسبة للأستاذ، يمكن لأي شخص أن يبلغ عن وجود سرقة علمية. ويتم ذلك بتقرير كتابي مفصل ومرفق بكل الوثائق والأدلة حول السرقة العلمية مقدم إلى مسؤول وحدة التعليم والبحث، هذا الأخير يقوم بإحالة الملف فورا إلى مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية لدراسته وفقا للإجراءات المنصوص عليها قانونا.

بعد دراسة ملف الأستاذ المتهم بالسرقة العلمية وإجراء التحقيقات والتحريات اللازمة يقوم مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية بتقديم تقريره النهائي إلى مسؤول وحدة التعليم والبحث للمؤسسة الجامعية، في أجل لا يتعدى 15 يوما من تاريخ الإخطار بالواقعة.

أنواع السرقات العلمية

● من بين أهم صور وأشكال السرقات الأدبية والعلمية التي يذكرها المختصون،

● **سرقة جزء أو كامل العمل الأدبي**، وهو أسهل أنواع عمليات السرقات الفكرية. حيث تتم سرقة أجزاء أو فقرات من كتاب معين أو بحث كامل.

● **السرقة بإعادة الصياغة**، وتتم من خلال التلاعب بالمصطلحات وصياغتها بأخرى لها نفس الدلالة.

● **السرقة بالترجمة**، وذلك من خلال ترجمة نص أجنبي كامل واعتباره من عمل المترجم.

● **سرقة الأبحاث العلمية**، وهو من أحد أخطر السرقات العلمية من خلال انتحال البحوث العلمية الأكاديمية.

● **سرقة عناوين الكتب المشهورة**، سرقة عناوين المؤلفات المشهورة طمعا في تسويق الكتاب الجديد.

● **الاحتيال العلمي النفسي**، يحدث عندما يستعمل الباحث أجزاء حقيقية من البحث وفي بحثين دون ذكر المصدر.

أما فيما يخص ضعف الكفاءة المعرفية للباحث في الجانب التوثيقي للبحث وعلاقته بالسرقة العلمية، تتفق هذه الدراسة مع ما توصل إليه جمال أحمد الكلافي، أن من بين أهم الأسباب التي تجعل الباحث لا يتخذ إجراءات التوثيق العلمي هو الضعف في مهارات البحث العلمي، مؤكدا أن قلة الوعي لدى بعض الباحثين بمفهوم السرقة العلمية ومجالها وممارها وضوابطها، من أحد عوامل ضعف مهارات البحث العلمي، خاصة الذين لم يتعلموا أصول البحث العلمي وقواعده من كيفية الاقتباس وتوثيق المعلومات وعزوها إلى مصادر.

أما بخصوص الحماية الإدارية التي تكفلها الجامعات، فتكون عن طريق إصدارها لمجموعة من الأنظمة الإدارية ذات العلاقة بالبحث العلمي والأكاديمي ولا شك أن في إقرار مثل تلك الأنظمة الإدارية في الجامعات، مع ضمان تفعيلها وفعاليتها، من شأنه أن يكفل نوعا من الحماية لحق المؤلف بحظر الانتحال والسرقات الأدبية على مستوى الأبحاث الأكاديمية التي يقدمها الطلبة. وهي تمثل نوعا من الكفالة القائمة على سلطة العقاب النسبي والمتدرج من خصم العلامات ابتداء، مرورا بالتنبيهات والإنذارات والفصل المؤقت، وانتهاء بالفصل النهائي أو الطرد. وبلا شك، فإن ذلك أقصى ما قد تكفله الجامعات من عقوبات. ولكن، وعندما كان لحق المؤلف تلك الأهمية البالغة، ولما تشكله السرقات الأدبية والانتحال من خطورة على أحد أهم حقوق الإنسان المعنوية والمادية، كان لا بد لنا من التعريج على شكل آخر وأهم من أشكال الحماية لحق المؤلف، وهي الحماية القانونية التي تنظمها وتقرها الأجهزة الرسمية للدولة من قضاء وشرطة عامة وشرطة وغيرها.

العقوبات على مرتكبي جريمة السرقة العلمية

● في سبيل الحد من جريمة السرقة العلمية وتأثيراتها السلبية على جودة التعليم والبحث وكذا سمعة الجامعة الجزائرية ككل، تم النص في طيات القرار الوزاري رقم 1082 مؤرخ في 27 ديسمبر 2020 على العقوبات المقررة في حق الطالب أو الأستاذ المرتكب لجريمة السرقة العلمية الواردة حالاتها في نص المادة 03 من القرار السالف الذكر. فما مضمون هذه العقوبات؟؟

أول هذه العقوبات المقررة في حق الطلبة مرتكبي جريمة السرقة العلمية، بالإضافة إلى العقوبات المقررة في التشريعات ذات الصلة بالجانب التأديبي للطلبة، فإن الطالب المرتكب لجريمة السرقة العلمية يتعرض لعقوبات تأديبية إذا ما ارتكب إحدى الحالات الواردة في نص المادة 03 من القرار الوزاري والتي تشكل سرقة علمية، حيث يتم إبطال مناقشة الطالب المذكرة الماستر أو الماستر أو الماجستير أو الدكتوراه، وسحب اللقب الحائز عليه من وراء مناقشته إحدى رسائل التخرج سالفة الذكر.

أما فيما يخص العقوبات المقررة في حق الأساتذة مرتكبي جريمة السرقة العلمية، بالإضافة إلى العقوبات المقررة في حق الأستاذ، باعتباره موظفا عموميا، فإن القرار الوزاري نص على العقوبات التي تسلط على الأستاذ الجامعي الذي يرتكب إحدى الحالات الواردة في المادة 03 من القرار السالف الذكر، والتي تشكل سرقة علمية ذات صلة بإعداد مذكرات الماجستير أو الدكتوراه أو مختلف النشاطات العلمية والبيداغوجية أو أعمال التأهيل الجامعي أو أية منشورات علمية، الخ، تسلط عليه عقوبات قانونية وإدارية منها إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه أو وقف نشر تلك الأعمال أو سحبها من النشر.

وفي انتظار تحرك الجهات الوصية من أجل تتبع هذه السلوكات غير السوية من طرف بعض الباحثين الذين يسيئون للبحث العلمي، ومعاقبة الذين ثبتت أو تثبت ضدهم سرقات أو انتحال مع العمل على اقتراح مشروع قانون يجرم "السرقة العلمية"، تبقى الجامعة الجزائرية تبحث لها عن هوية خارج إطار "مساءلة الواجهة" وترك المتنوع والمضمون العلمي دون رقابة.

الدكتور خالد عبد السلام (قسم علم النفس - جامعة سطيف 2)*

محاربة "السرقة العلمية" يحتاج إلى نصوص قانونية تجرم الفعل

● توصلت دراسة قام بها الدكتور خالد عبد السلام من قسم علم النفس - جامعة سطيف2، تحت عنوان "واقع الممارسة البحثية في الجامعة الجزائرية"، شملت عينة من 75 طالبا جامعيا بالماستر والماجستير والدكتوراه في مختلف جامعات الوطن، إلى تأكيد تنوع الأسباب التي أدت إلى تفشي السرقات العلمية، لاسيما ضعف مستوى التكوين في منهجية البحث العلمي، عدم قراءة ولا مراقبة الأساتذة المشرفين لأعمال الطلبة بنسبة أكثر من 40٪. كما بينت نسبة 42.2٪ منهم، على وجود علاقة بين عدد المذكرات التي يشرف عليها الأساتذة وسهولة الانتحال، و39.9٪ بينوا وجود علاقة بمدى تحكم الأساتذة في الموضوع المشرف عليه والسرقات العلمية، يضاف إليها تساهل الإدارة مع الطلبة الذين ينتحلون أعمال غيرهم وعدم محاسبتهم.

وقد استعان الباحث في عملية التحليل بتجربته الميدانية والتقنيات التي استعملها في الكشف عن السرقات العلمية، خلال متابعته لأعمال الطلبة في الإشراف ومناقشة مذكرات التخرج، وخلال أعمال الخبرة لمقالات علمية بمجلات وطنية ودولية.

وقال الباحث في معرض حديثه عن نتائج بحثه، إنه أصبح الكثير من الطلبة والباحثين في الكثير من جامعات العالم والجامعات الجزائرية يميلون إلى اعتماد الطرق السهلة المختصرة للجهد والوقت عن طريق النسخ واللصق الآلي أو ما يسمى بالانتحال والسرقة أو السطو على أعمال والملكية الفكرية للغير، خاصة في ظل غياب أي وازع أخلاقي ولا ضوابط قانونية ولا إدارية. وجاء في مداخلة للباحث خلال الملتقى الدولي حول: "الجامعة والأخلاقيات المهنية" بمركز البحث في

الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية (نوفمبر 2015)، غير أن الجامعات الجزائرية تشذ فيها الظاهرة بشكل كبير وفي تنام وتزايد مستمرين، ولم تستطع اتخاذ أي مبادرات أو إجراءات إدارية وعملية لمواجهة الظاهرة، وهو ما جعل الكثير منها مسرحا للكثير من الفضائح، في السرقات العلمية لأعمال منجزة في جامعات جزائرية أخرى أو في جامعات دولية سواء كانت عربية أو أجنبية، إما بالنقل الحرفي الكلي أو الجزئي أو بالنسخ واللصق، أو بالترجمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية وغيرها من الأشكال.

أما عن انعكاسات السرقات العلمية على سمعة الجامعة ومصداقيتها فيرجحها الباحث إلى اللهثة وراء الترقيات الإدارية والعلمية بكل الوسائل والطرق مع ضعف التكوين في مجال البحث العلمي وتقنيات الاقتباس والتحرير للأعمال البحثية، إضافة إلى غياب الجدية في أعمال التحكيم والخبرة للأعمال التي تقدم لمختلف الأطراف والهيئات، ثم عدم متابعة الأعمال ومراقبتها من قبل الأساتذة والمشرفين على أعمال الطلبة والباحثين بسبب ضعف المستوى العلمي لدى الكثير من الباحثين، وميلهم إلى تقلد الرتب بكل الوسائل المتاحة، ما دامت في المتناول في الجامعات، وأخيرا عدم قراءة ومطالعة أعمال الطلبة والباحثين التي تقدم وعدم إجراء خبرة موضوعية عليها وتمرير كل ما يقدم دون تمحص، تدني المستوى اللغوي والتعبير للكثير من الباحثين والطلبة، كما أرجع الباحث تفشي الظاهرة إلى أن الطلبة والأساتذة الباحثين يعتبرون الظاهرة عادية ومقبولة اجتماعيا ولا أحد يعاقب عليها أو يحذر منها وهو واقع في الجامعات.

وعن كيفية محاربة الظاهرة، خلص بحث الدكتور خالد عبد السلام إلى أن أي إجراء في محاربة الظاهرة يحتاج إلى وجود إرادة سياسية ونصوص تشريعية وقانونية وقرارات جادة، واضحة وصارمة من قبل وزارة التعليم العالي، إلى جانب ضرورة وجود تعاون من قبل كل الهيئات العلمية والإدارية والنقابية في كل الجامعات، يضاف إليها توفر شروط وظروف العمل المناسبة والمريحة للباحثين الجامعيين داخل الجامعات كالمكاتب المجهزة بوسائل تكنولوجية حديثة تتوفر على شبكة الأنترنت والشبكة المعلوماتية الداخلية الخاصة بكل جامعة وما بين الجامعات الجزائرية.

وأضاف الباحث أن تفشي السرقات العلمية يسيء إلى سمعة كل الأسرة الجامعية ويمس بسمعة الباحثين وقيمتهم ورتبهم العلمية، وهو ما يستدعي التجنيد جميعا لنشر الوعي لدى الطلبة منذ المراحل الأولى لتكوينهم الجامعي، ولدى الباحثين الناشئين عبر كل وسائل الإعلام والاتصال المعاصرة، إضافة إلى تعزيز وتدعيم تكوينهم في تقنيات البحث والتوثيق وأخلاقيات البحث العلمي، مع تعزيز إجراءات الرقابة والمتابعة الإدارية والعلمية على مستوى الخبراء والمحكمين عبر تضمين معايير جديدة في شبكات التحكيم وأعمال الخبرة، لتصبح العملية يتقاسمها الجميع من طلبة ومشرفين وإدارة وغيرها، خاصة بالنسبة للمذكرات ورسائل التخرج ومشاريع البحث والمقالات العلمية والمطبوعات البيداغوجية.